

٢- أسباب حركة رؤوس الأموال دوليا :

يمكن بيان اهم الأسباب لحركة رؤوس الأموال دوليا كما يأتي :

أ - الاختلاف في أسعار الفائدة :

اذ تختلف أسعار الفائدة من دولة الى أخرى بحسب توافر رأس المال فيها ، اذ يكون سعر الفائدة في البلدان التي تعاني من قصور في رأس المال مرتفعا ، في حين ان البلدان التي يتوافر فيها رأس المال يكون فيها سعر الفائدة منخفضا ، حيث ينتقل رأس المال بين الدولتين على هذا الأساس .

ب - الاستفادة من فرق الربح :

وهذا ما تعكسه درجة المساهمة في الاستثمارات المباشرة لقاء ربح معين سواء كان الاستثمار في الصناعة الاستخراجية ام الصناعة التحويلية من خلال إقامة فرع لشركة معينة في بلد اخر.

ج - تفادي المخاطر المختلفة منها :

١- مخاطر سياسية : وهذه تتمثل بالخوف من مصادرة رأس المال من قبل الحكومة المحلية ، حيث يحول في هذه الحالة رأس المال على شكل إيداعات في المؤسسات والبنوك الأجنبية .

٢ - التخلص من الضرائب : وهذا يشكل سببا أيضا من أسباب انتقال رؤوس الأموال دوليا .

٣- مخاطر التدهور النقدي : وهذا سبب آخر من أسباب انتقال رأس المال الوطني ، اذ تكون هذه الاضرار ناتجة عن انخفاض القوة الشرائية للنقود الوطنية نتيجة التضخم النقدي في الداخل ، او قيام الدولة الوطنية بتخفيض القيمة الخارجية للعملة ، ولهذا السبب نلاحظ قيام أصحاب رؤوس الأموال بتحويل العملة الوطنية الى عملات اجنبية اكثر ثباتا ، حيث يطلق على هذا النوع من رؤوس الأموال (بالنقود الساخنة) ، وهذه تتميز بسرعتها الفائقة على التحول والانتقال الى الأسواق المالية المختلفة .

د - الأغراض السياسية :

حيث ينقل رأس المال عبر البلدان لأهداف سياسية ، اذ تتجسد هذه الأهداف في التزام أنظمة معينة ، من خلال دعم هذه الأنظمة او بذل جهود مشتركة تهم مصالح عدة بلدان كما في اثناء الحروب والأزمات الاقتصادية .

٣ - الآثار الاقتصادية لحركة رؤوس الأموال دوليا :

أولاً : للبلد المصدر

هناك نتائج كثيرة تترتب على حركة رؤوس الأموال الدولية للدولة المصدرة لرأس المال منها:

أ - زيادة صادرات البلد المصدر لرأس المال :

تأتي هذه الزيادة من خلال فروع الشركات الدولية الام في الدول المختلفة ، اذ تؤدي هذه الصادرات دورا أساسيا في زيادة التبادل التجاري . فعلى سبيل المثال ان فروع الشركات الامريكية المؤسسة في الخارج تؤدي دورا مهما في صادرات الولايات المتحدة ، اذ يبلغ انتاج الصناعات التحويلية التي تسوق من قبل فروع الشركات في المكان نفسة الموجود فيه او التي يتم تصديرها الى الخارج من قبل الفروع المذكورة ضعفين الى ثلاث اضعاف مقارنة لصادرات الولايات المتحدة من المنتجات الصناعية ، فضلا عن ذلك فإن ٢٥ % من حركة صادرات الولايات المتحدة نتيجة نمو فروع المؤسسات الصناعية والتجارية المقامة في الخارج ويمكن القول ان ٨٠ % من الصادرات التحويلية للولايات المتحدة تسوق في اطار حركة رؤوس الأموال للبلد المذكور .

ب - تحقيق الأرباح عن طريق رؤوس الأموال المصدرة :

ويتم ذلك اما عن طريق المساهمة بالأرباح المترتبة على استثمار رؤوس الأموال في الخارج او عن طريق الفوائد المتفق عليها بالنسبة للقروض التي يمنحها البلد .

ج - فتح المجال امام رؤوس الأموال الأخرى لتحقيق فرص الحصول على الأرباح داخل البلد المصدر .

د - إمكانية فرض السيطرة الأجنبية (الاقتصادية والسياسية) على البلد المستورد لرؤوس الأموال الخاصة في اطار الاستثمار المباشر اذ كثيرا ما يتركز هذا النوع من رأس المال في قطاعات اقتصادية أساسية للبلد المستورد .

ثانيا : للبلد المستورد

غالبا ما تكون البلدان المستوردة لرأس المال من البلدان النامية او المتخلفة تلك التي تعان

من قصور شديد في رأس المال ، اما اهم النتائج المترتبة على تلك البلدان فهي :

أ - ان انتقال رأس المال الى تلك البلدان يؤدي الى زيادة القوة الشرائية وبخاصة القروض الممنوحة وهو في هذه الحالة يشكل عنصرا إيجابيا في ميزان المدفوعات للبلد المستورد .

ب - يمكن ان يؤدي الى عملية تنمية اقتصادية على المدى البعيد الا ان ذلك يتوقف على طبيعة القرض الممنوح أي فيما اذا كان قرضا انتاجيا ام استهلاكيا .

ج - يؤدي الى تطوير التقدم العلمي والتكنولوجي في البلد المستورد اذا كانت الدولة المستوردة لرأس المال من الدول الصناعية المتقدمة ، حيث ان استيراد رأس المال من قبل تلك الدول

يعني استيراد خبرات العلم الحديث اكثر من استيراد السلع او الاستثمار في مجال اخر .

د - تحويل البلد المتخلف الى مصدر للمواد الأولية وسوقا لتصريف المنتجات الصناعية .

هـ - تحويل جزء من الدخل القومي للبلدان المتخلفة على شكل أرباح الى الخارج .

و - عرقلة التقدم الاجتماعي في البلدان من خلال المقاومة التي يبديها رأس المال الأجنبي ضد عملية التحولات الاجتماعية التي تقوم بها الأنظمة .

ي - قد تؤدي نتائج الاقتراض الى زيادة نشاط التشغيل والعمالة ثم زيادة حجم التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات .

٤ - تطور حركات انتقال رؤوس الأموال الدولية :

ان ظاهرة انتقال رؤوس الأموال بين الدول ظاهرة قديمة ، ويمكن التأكيد على ان ظاهرة انتقال رؤوس الأموال دوليا ازدادت منذ القرن الماضي على اثر النهضة الصناعية وزيادة الإنتاج والموارد والدخول ، الامر الذي نبه الاقتصاديين ورجال الاعمال الى ضرورة اللجوء الى الادخار والاستثمار في الداخل والخارج تلبية لمتطلبات الصناعة والتجارة .

مراحل التطور :

تعرضت ظاهرة انتقال رؤوس الأموال دوليا الى التطور في سعتها وفي مظاهرها وفي الأسباب الباعثة عليها فضلا عن النتائج والاثار المترتبة عن انتقالها ، وفيما يأتي مراحل هذا التطور :

أ - المرحلة القديمة :

وتشمل جملة قرون قديمة حدثت خلالها انتقالات لرؤوس الأموال بين المجتمعات المعروفة يومئذ ، اذ انتقلت رؤوس الأموال بهيئة ودائع وائتمانات عن طريق وسائل التداول المستخدمة في تلك الفترة بين المجتمعات البدائية ، فتشير الحقائق الى ان العراق القديم مثلا مارس عمليات الاستثمار بأبسط صورها حيث بعث بالرسامين بصورة سلع كما أرسلها أيضا بصورة صكوك ائتمان كذلك انتقلت في ظل نظام المقايضة على شكل نقود ذهبية وفضية ما بين الإمبراطورية الفارسية والعراق .

ب - المرحلة الوسطى :

تستمر هذه المرحلة حتى القرن السابع والثامن عشر ومن خلال هذه الفترة تحركت رؤوس أموال كثيرة في الشرق والغرب من اسيا وأوربا وأمريكا وقد برزت الانتقالات في هذه المرحلة بهيئة حوالات مقومة بالمعادن الثمينة ونقود وائتمانات مختلفة ساعد على حركاتها طرق المواصلات وتحسن وسائل البريد وتطور أساليب النقل المصرفي وتعدد وسائل النقل الائتمان .

وقد اسهم الشرق الأوسط في تطوير هذه الانتقالات ولا سيما في عهد الدولة العربية الإسلامية ، اذ تمت حركة الانتقالات عن طريق السلع والنقود بفضل القوافل والبعثات التجارية في القرن الثاني والثالث والرابع للهجرة (أي القرن السابع والثامن والتاسع للميلاد) عبر العراق من الهند وفارس الى دول البحر الأبيض المتوسط تلبية لمتطلبات السلع والمعدات ، ومن العراق الى اوربا في ظل العلاقات التي نشأت بين الخلافة العباسية في بغداد وبين

الإمبراطورية الألمانية في عهد الرشيد وشارلمان حيث تناقلت الامبراطوريات قدرا من السلع ورؤوس الأموال بصفة هدايا وهبات ثم بصفة مستندات تبادل سلعي بنطاق ضيق .

ج - المرحلة الأخيرة :

وتعد اهم المراحل من الناحية الاقتصادية من حيث حركات الاستثمار ، ويمكن ان تمتد من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الى القرن العشرين وقد تميزت هذه المرحلة بازدهار ظاهرة حركة رؤوس الأموال وشمولها وتركزها وتأثيرها في توجيه السياسات الاقتصادية الدولية . وبرزت هذه الظاهرة بصورة جلية في رؤوس الأموال المتنقلة بشكل اسهم وسندات اكتتبت فيها المنظمات والافراد مثلما انتقلت بوصفها حوالات وصكوك وغيرها .

وقد كانت اكبر مظاهر القروض والاستثمارات والمساعدات التي شاركت فيها كثير من الدول الكبرى والصغرى عن طريق حكومتها او مصالحها او عن طريق المؤسسات والافراد ذاتها ، كما كان من مظاهرها الأخرى التزامات التعويض والغرامات والخ التي قدمتها عدد من الدول بين الحربين العالميتين . وقد كان من خصائص هذه المرحلة التطور الواسع في عمليات الصرف والتمويل ، وتطور بارز في أساليب الدفع ومعاملات التسوية والمدفوعات الدولية .

وقد اطلق على هذه المرحلة اسم مرحلة الاستثمارات الرأسمالية تمييزا لها عن المراحل السابقة التي لم تظهر فيها حركات رؤوس الأموال بمثل هذه السعة .

و من اهم صفات هذه المرحلة :

١ - سعة الانتقالات وشدتها وبخاصة بشكل رؤوس الأموال سائلة او شبه سائلة او بهيئة الأرصدة النقدية .

٢ - الضمانات الاكيدة المختلفة عند دفع رؤوس الأموال خوفا من المحاذير التي تنشأ عن الازمات الاقتصادية او النقدية او حدوث تأميم او انقلابات سياسية وبخاصة في البلدان النامية .

٣ - يكون انتقال رأس المال غالبا بصورة مساعدات مقيدة او حرة تحقيقا لمبدأ التعاون الدولي فضلا عن الكسب المادي الذي قد يتحقق اثر زيادة الروابط بين الدول التي قدمت او تلقت تلك المساعدة ، وغالبا ما تقود هذه الى التبعية الاقتصادية من دون ان تشعر الدولة الممنوحة للقرض او المساعدة .

٤ - قيام ظاهرة الاستثمارات العالمية التي تمارسها الاتحادات والمنظمات والأسواق الدولية المختلفة وغالبا ما تكون عن طريق الشركات فوق القومية او متعددة الجنسية بحجة الاستثمار في البلد النامي وذلك لوجود عناصر انتاج رخيصة .